بسم الله الرحمن الرحيم

ورتبته
على مقدمة آه
اعلم ان المص قال الشارح
المحقق سعد بلطف الحق
الى آخره وصاحبه جعل كتابا كذا
وكذا ثم قال الشارح [illegible] الى مقتضى اشارته
وسميته بالرسالة الشمسية في القواعد
المنطقية ورتبته على مقدمة وثلث مقالات وخاتمة فان
الضمير المذكور في سميته ورتبته راجعان
الى
الكتاب
المذكور فاذكره
الشارح في شرح هذا
الكلام من ان الرسالة ثم
على مقدمة آه بيان لحاصل المعنى
بناء على ان الكتاب المذكور والرسالة
المذكورة متحدان لا بيان لمرجع الضمير
وهو ظاهر فلا يتوجه عليه ان الضمير مذكر و
الرسالة مونثة ولا حاجة الى دفعه الى تاويل الرسالة
مونثة ولا حاجة الى دفعه الى تاويل الرسالة بالكتاب او
المذكور او غير ذلك والترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبته
وفي الاصطلاح
جعل الاشياء المتعددة
بحيث يطلق عليها اسم الواحد
ويكون لبعضها نسبة الى البعض بالتقدم
والتاخر ولا يخفى انه لا يتعلق كلمة على بالترتيب
بشيء من هذين المعنيين نعم لو ضمن الترتيب معنى الاشتمال
لصح تعلقها به باعتبار هذا المعنى فان اعتبر التضمين يكون قوله
على مقدمة ظرفا لغوا لرتبته اما بالمعنى اللغوي او الاصطلاحي وان لم يعتبر يكون
ظرفا مستقرا والمعنى جعلت كل جزء من اجزاء الكتاب في موضعه اللائق به او جعلت اجزاء
الكتاب

الكتاب وهي اشياء متعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ولبعضها نسبة الى البعض بالتقديم
والتاخير مشتملا ذلك الكتاب على مقدمة وثلث مقالات وخاتمة اشتمال الكل على الاجزاء او جعلت
الكتاب مشتملا على هذه الامور هكذا وجد عبارة المتن في كثير من النسخ اشارة الى ما نقله الشارح
من كلام المص حيث قال ورتبته آه والمنقول المذكور والكتاب عين ما وقع في كثير من نسخ
المص بالنوع الا انه يغايره بالشخص وهو ظاهر وتلك المغايرة كافية في صحة التشبيه فلا يرد عليه
ما قيل هذه بعينها عبارة المتن فكيف يصح التشبيه وهو يقتضي المغايرة قوله والصواب ان
لفظة ثلث آه حكم قدس سره بزيادة لفظة ثلث ههنا وبالغ فيه حيث حكم عليها بانها سهو قلم
ينسب هذا السهو الى المص اشارة الى ان مثل هذا السهو لا يصدر عن مثله بل هو ينسب الى الناسخ
المص بالغ فيه بانه سهو لا يصدر عن ذوي عقل وذوي اختيار فضلا عن عالم فاضل ولو
وقع فانما يقع عن قلم الناسخ الذي لا شعور له ولا اختيار ثم دل بدليل على ذلك قول المص
فيما بعد واما المقالات فثلث وجه الدلالة انه لو لم يكن هذه زيادة لزم التكرار بلا فائدة
فان قلت لم حكم بالزيادة ههنا مع ان الاخير انسب بهذا الحكم اذ التكرار انما حصل بذكره قلت
لوجهين الاول ان النسخ في الاول مختلفة على ما يدل عليه قوله هكذا وجد عبارة المتن في كثير
من النسخ فيكون وجوده ههنا مشكوكا فيه بخلافه ثمه فالحكم بالزيادة ههنا اصوب واولى
والثاني انه بين ما في كتابه اولا على الاجمال التام فقال سميت الكتاب بالرسالة الشمسية
ثم فصله ثانيا بعض تفصيل فقال ورتبته على مقدمة ومقالات وخاتمة اشارة الى اجزاء الكتاب
فزال بعض الاجمال ثم زاد التفصيل ثالثا فقال اما المقدمة ففي كذا واما المقالات فثلث الاولى
في كذا وثانيها في كذا وثالثها في كذا ثم في التفصيل على ما هو اللائق بمقام التعليم لانه اوقع
في النفس متدرجا الى ان بلغ غايته فالتفصيل ههنا في المرتبة الاولى وفيما بعده الرتبة الثانية
فالحكم بثبوت لفظة الثلث التي يدل على زيادة التفصيل فيما بعد اولى وهذا يستلزم الحكم
بزيادة الاولى دفعا للتكرار فان قلت ما ذكرتم من الوجهين انما يدل على ان الحكم بزيادة
لفظ الثلث في الاولى اولى ولا يدل على انه لو لم يحكم بزيادتها فيه لكان خطأ وهو المدعى قلت
لما وجب الحكم بزيادة احدهما وثبت ان الاول احق بهذا الحكم اولى ثبت المدعى لان الذهاب من
الفاضل الى المفضول من غير فائدة لا يخفى خطأه على ذوي العقول ولقائل ان يقول في هذا التكلف

ذكرناها قوله وهذا الكلام حق لكن الشارح يعني ليس بينهما فرق معنوي لكن بينهما فرق لفظي
ونظر ثم على الفرق اللفظي دون المعنوي فسقط الاعتراض عنه وما يقرب من انه يمكن ان يفرق بينهما
بحسب المعنى ايضا بان لا في جزء الحرية البتة وفي نحو لا رجل في الدار يجوز ان يكون قيد الخبر خارجا
عنه وح يكون معناه [illegible] بقولهم لا يحتمل لعين في الاخبار به اصلا كغ ومعناه لا يصلح له [illegible] وحده
لا بطريق الجزئية ولا معا انه خارج عن المخبر به السه غير صالح لان يكون جزءا منه عرفي ع وما نقل
بعض رسائله قدس سره في بيان تلك الدعوى من ان السه لعدم استقلالها لا يصح ان يخبر بها
ولا عنها لا وحدها ولا مع غيرها صح حيث نفسه [illegible] بدليل [illegible] اذا ضممت اليها
بحيث لا يحتاج ملاحظة المجموع الى غيره امكن الاخبار بالمجموع ولنا جزء الاخير بالحمل وباسم
الفاعل وسائر المتعلقات مع اشتمالها على النسب ولعله يستعمل المجموع بملاحظة كونهم الفعل
لما امكن الاخبار به فعلم بين ما ذكره قدس سره سنه وبين ما نقل عنه بعض رسائله مخالفة لكن
الظاهر ما ذكره ههنا فان قلت كلمة لا موضوع لنفي مخصوص هو نفي شي مخصوص عن شي مخصوص
فهو نسبة مخصوصة بين شيئين مخصوصين على وجه هي مرآة لملاحظتهما وآلة لتعرف حالهما
فهي مع طرفيها وان كانت مستقلة بالملاحظة لكنها مع قطع النظر عنهما فقط لا يستعمل
ههنا ليس كذلك فكيف يصح الاخبار بلا حيث جعلت كلمة لا موضوعة كما ذكرت لكنها مستعملة ههنا
في نفي شي في نفسه لا عن شي اعني نفيا مخصوصا على وجه يكون مرآة لملاحظة في معرفة
عن معناها الموضوعة له الى معنى آخر فهي غير مستقل بالملاحظة لكنه مع ما ضم اليه [illegible]
مستقل بالملاحظة فيصلح للاخبارية والقول بانها مستعملة في معنى مستقل بالملاحظة كما
ذهب اليه البعض فمع انه مما لا حاجة وقول بلا دليل منافي مقصوده [illegible] ولعلك
آه بعد لعلك تقول يلزم من تعريف الاداة على الوجه المستفاد من التقسيم ان يكون الافعال
الناقصة اداة عندهم والظاهر انه ليس كذلك اذ يبعد ان يكون ما هو الفعل عند النحاة اداة
عندهم فيقول لا بعد في ذلك حقيقة انهم لم يصح انهم قسموا الادوات الى غير زمانية وزمانية
وهي اي الزمانية الافعال الناقصة لدلالتها على الزمان يعني ليس كذلك ما استدل به على دعوى
الظهور ولنا ما يدل على خلافها غاية ما يجعله سببا للبعد عدم التطابق بين الاصطلاحين
وذلك انما يكون سببا له اذا كان التطابق لازما وههنا ليس كذ لان لزوم التطابق فرع
الاتحاد

الاتحاد جهة البحث ولا اتحاد فلا لزوم فان قلت كما ان المنطقي قسم المفرد الى الاقسام الثلثة
بملاحظة المعنى وانقسامه الى اقسام ثلثة كذلك النحوي وكما انه يبحث عن الاحوال العارضة
للفظ بملاحظة المعنى كذلك النحوي فما اتحد الجهة قلت سلمنا ذلك لكن المنطقي انما يبحث عن
الالفاظ باعتبار ايصالها الى المعاني وغرضه تكميل امر الدلالة نظرا لاصل الى المعنى واما النحوي
فغرضه الاصلي اصلاح امر اللفظ وصيانته عن عروض الغلط له من جهة الاعراب والبناء
والتركيب فنظره الاصلي الى اللفظ وهذا هو المراد بجهة البحث فيهما متعددة [illegible] ولذلك
اي لتميزها عن ساير الادوات بسبب دلالتها على الزمان سميت بالكلمات الوجودية فالمركب
لتسميتها باسم آخر والدلالة على الزمان كما في الكلمات سبب لتسميتها بالكلمات واما كونها
وجودية فلامر آخر هو دلالتها على وجود لعبارها لاسمائها وهذا التفسير اولى مما ذكره بعض
الافاضل وقال وكذلك اي لامتيازها بعض المنطقيين كلمات لان الاداة لا تدل على الزمان
عنده ومن ثمه اي من اجل امتياز الافعال الناقصة عن ساير الادوات كامتيازها عن الكلمات
وجهها. قوله واما ان معناه غير تام ليس المراد به المعنى المطابقي كما يتبادر منه الى الفهم ابتداء بل يحتاج
الى حمل المعنى على الاعم من المطابقي والتضمني لئلا يشكل بالكلمة ولا يتوهم عليه هذا النقض بالافعال
الناقصة لان الزمان الذي يدل عليه بالافعال الناقصة على حدة يفهم منه لا يصلح لان يخبر به
ولا عنه وهو المراد بغير التام كما فسره قدس سره قوله وقد يجاب بانها صالحة لذلك فان
قلت قد عرفت الموصول بانه لا يتم جزءا من الكلام الا بصلة وعايد وهذا يدل على انها لا يصلح
لان يخبر بها وحدها قلت لا بل يدل على انها لا يخبر بها وحدها والاخبار بها وحدها اخص من
صلاحية الاخبار بها وحدها ونفي الاخص لا يستلزم نفي الاعم [illegible] ايضا ان يتم مرادهم انه لا
جزءا منها الا بصلة [illegible] وان صح لان يخبر به اي بالسوية والمراد به ان استقل بالملاحظة كما
عرفت في القسم العدمي وح لا يرد المعاني الشخصية الجزئية كما سبق ولا الامر والنهي لان نوع
الفعل يصلح للاخبارية وان لم يصلح له في ضمنها ولان معناها مستقل بالملاحظة وقد اول
بعض الافاضل [illegible] تبعه المحرية بالمسند لئلا ينتقض بالامر والنهي وهذا التاويل [illegible] معناه
عنه دون العكس لورود المعاني الشخصية الجزئية والتاويل الثاني من التاويلين الذين ذكرناهما
انما يصلح لو كان المعتبر في مفهوم الفعل هو النسبة الى فاعل ما كما ذهب اليه بعض ولما ذكرنا

فلان الرسوم لابد فيها من الخواص اللازمة البينة فلا بد من المغايرة و عرضية واما الامور
المختصة بالرسوم فكذا الفصل مقام الخاصة قوله وهذا انما يصح اذا لم يجعل السكون
آه اى كون الحركة والسكون فى مرتبة واحدة من العلم والجهل انما هو على تقدير
ان يكون بين الحركة والسكون تقابل التضاد فان الحركة كون الشئ فى آنين
فى مكانين والسكون كون الشئ فى آنين فى مكان وهذان المعنيان
الوجوديان المتضادان متساويان فى العلم والجهل
واما اذا كان بينهما تقابل العدم والملكة
فكان السكون اخفى لما ان الاعدام
تعرف بملكاتها وانت خبير
بانه لو كان قيل كالاول
المتصاعي
اولى هذا آخر ما اردنا ايراده فى هذا الكتاب والحمد لله العليم الوهاب والصلوة على
محمد خير من اوتى الحكمة و
فصل الخطاب وعلى آله
واصحابه خير آل
واصحاب

THE GOVERNMENT OF INDIA
DELHI MSS.